ملخص البحث

فاطن هاشم الأشعري، 3102، 19001260، تنفيذ القانون رقم 32 لعام 2002 بشأن حماية الأطفال في الأسرة في تعدد الزوجات الفرعية كانيغاران (Kanigaran) فروبوليغكإ (Probolinggo). أطروحة، قسم أحوال آل الشخصية ، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية مولانا مالك إبراهيم مالانج،

تحت الإشراف: الأستاذ الدكتور سواندي. الماجستير

كلمات البحث: حماية الطفل، وتعدد الزوجات العائلة

المسؤولية عن الحفاظ على الأطفال تقع على عاتق جميع الأطراف المكلفة بالقانون رقم 32 لعام 2002 الخاص بحماية الطفل. ومع ذلك، فإن الآباء والأمهات الذين هم الطرف الأول ليكون مسؤولا عن الحفاظ عليه. النظر علي هذ القنون ، ويهتم الباحث في البحث عن تنفيذ ذلك القنون بحسب التطبيق الحقيقي في الواقع، في مجتمع هذه الحالة تعدد الزوجات في الأسر الفرعية كانيغاران فوربولينكنغ. البحث وقد انجذب الباحث بنسبة الفرض/ asumsiعني أنّ الأسرة تعدد الزوجات قد أعطى الانشغال الخاصة، وخاصة للأب في المعيشة والنفقة والانتباه إلى الأطفال.

و من الخلفية ، ركز الباحث من اصل البيانات على ثلاث قضايا رئيسية في هذه الدراسة. أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الحماية القانونية للأطفال في الأسرة المتعددة الزوجات في كانيغاران (Kanigaran) فروبوليغكإ (Probolinggo). ثانيا، العوامل التي تحول العائق في التنفيذ الحماية القانونية للأطفال في الأسرة متعددة الزوجات في كانيغاران (Kanigaran) فروبوليغكإ (Probolinggo). الثالث، الجهود المبذولة للتخفيف من عنق الزجاجة الذي يحدث في تعد د الزوجات الأسرة في كانيغاران (Kanigaran) فروبوليغكإ (Probolinggo). وبنسبة علي ذلك، هذا البحث من جملة الدراسة القانونية العملية (علم الاجتماع)، الحال، فإن البيانات التي أخذ و حصلة عليها مباشرة فى هذا البحث من جملة البحث و الدراسة القنونية العمالية (علم الإحتماعي) في القانونية تعدد الزوجات في مجتمعات معينة وحماية الأطفال في الأسرة.و تم الحصول على البيانات من حوار مباشرمع المخبرين.

والبحث لأسرة التي عليها التعدد الزوجات هناك بعض الاستنتاجات. والنظر بتنفيذ الحماية القانونية للأطفال في الأسرة متعددة الزوجات في المجتمع كانيغاران (Kanigaran) فروبوليغكإ (Probolinggo) ، استنادا على نظر المخبرين يعني تشمل الحماية من التعليم ونفقات المعيشة، والفريد هنا،انّ المسؤولية للولدان فى تولى حياتهم المرد هنا حتى تزوج الطفل. واما العوامل المثبطة، هنا أولا، انتشار النكاح تعدد الزوجات التي لا تتبع سيادة القانون (اقرأ: نكاح السرّ). ثانيا، نقص وجود التزويج للمجتمع في حالة القنونية المدانية في النكاح. و اما لمكافحة عليها، هو النبه الى المجتمع هم بالحقة يستندون على الحكم الشرعى فقط. المقصد هنا المختمع الذين يستندون في عقد النكاح الى الحكم الشرعي فقط ثم تحولوا لى المدني في الزواخ او القنون نحو خضارة الحكمية الرسمية المنهجية غير ذلك هو يستندون التزويخ للمجتمع في أحكام الزواج والقنونية المتعلقة بحماية الأطفال كما في القانون رقم 32 لعام 2002.